تنويع الصيغ التمويلية لمشاريع التمكين الإقتصادي في الجزائر في ظل اعتماد نظام الصيرفة الإسلامية لدى البنوك العمومية

بن عمر خالد
Khal_benamor@yahoo.fr
جامعة امحمد بوقرة – بومرداس -

بورزامة جيلالي
Bourzama.djillali@yahoo.fr
جامعة امحمد بوقرة – بومرداس -

عباي وسام
wissamabai@yahoo.com
جامعة الجزائر 03– الجزائر -

ملخص : على الرغم من الجهود المبذولة في الجزائر لتمويل مشاريع التمكين الإقتصادي وجملة الإصلاحات القانونية والتشريعية المتعلقة بترقية ودعم الاستثمارات والبرامج والاتفاقيات الدولية المبرمة التي التزمت بها الجزائر إلا أن الكثير من المشاريع الإقتصادية في الجزائر لم تتلق ما يكفي من متطلبات التمكين الإقتصادي لا سيما توفير الإحتياجات التمويلية، إذ لا تزال هذه المشاريع تعاني من محدودية في حجم وصيغ التمويل، والناجمة عن غياب بنوك ذات طابع استثماري وغياب ثقافة بورصية وتزايد إهتمام البنوك الجزائرية بمدى توفر الضمانات أكثر من ربحية المشاريع وتزايد حجم الديون المتعثرة والمشاريع الاستثمارية الفاشلة والنقص الحاد في السيولة. ونظرا لاعتماد الحكومة لنظام الصيرفة الاسلامية لدى البنوك العمومية بما يساهم في استقطاب السيولة من السوق الموازية نحو البنوك فقد أتيحت لمشاريع التمكين الإقتصادي فرصة تنويع صيغ تمويلها إلى جانب الصيغ التقليدية المتاحة سابقا، إلا أن هذا التنويع لا يمكن أن يجد سبيلا إلى النجاح إلا بتوفير مجموعة من المتطلبات التي تتيح فرص تمويلية متكافئة بين صيغ تمويل الصيرفة الاسلامية والصيغ التقليدية.

كلمات مفاتيح: التمكين الإقتصادي، الصيغ التمويلية، الصيرفة الإسلامية، البنوك العمومية.

Diversifying the financing formulas for economic empowerment projects in Algeria under the adoption of the Islamic banking system in public banks

ABSTRACT : Despite the efforts made in Algeria to finance economic empowerment projects and the set of legal and legislative reforms related to the promotion and support of investments, programs and international agreements ratified by Algeria, many economic projects in Algeria, however, have not received sufficient economic empowerment requirements, especially in terms of funding needs provision, since these projects still suffer from limited funding size and formulas, as a result of the absence of investment oriented banks, the absence of an equity culture, the increasing interest of Algerian banks in the availability of guarantees more than the profitability of projects, the increasing volume of bad debts and failed investment projects and severe shortage of liquidity. In view of the government's adoption of the Islamic banking system in public banks, which contributes to attracting liquidity from the informal market towards banks, economic empowerment projects have been given the opportunity to diversify their financing formulas alongside the already existing ones, a diversification that can only succeed by supplying a set of requirements that provide equal financing opportunities between Islamic banking financing forms and traditional forms.

Keywords: Economic Empowerment, Financing Forms, Islamic Banking, Public Banks .

المقدمة

شهد الإقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة انفتاحا كبيرا في برامج تمويل المشاريع الاستثمارية، وعلى الرغم من انحصار أغلب العمليات التمويلية على القطاع المصرفي إلا أنها اتجهت نحو مساعدة الأفراد والمؤسسات بشكل عام وفئة الشباب بشكل خاص لمساعدتهم في ظروفهم وتحفيزهم على اتخاذ القرار بدرجة أكبر وإنجاز أهدافهم وإعطائهم المزيد من الفرص لاستغلال طاقاتهم في الإبتكار وصنع القرارات والتأثير على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، كل ذلك يدخل في إطار تمويل مشاريع التكمين الإقتصادي.

وفي الواقع، تعاني مشاريع التمكين الإقتصادي في الجزائر من مشكلة في عملياتها التمويلية والتي تمت في أغلبها لدى البنوك التقليدية بتقديم قروض ربوية أثقلت كاهل تلك المشاريع بفوائد متراكمة تفوق قدرتها المالية على الوفاء بديونها.

فلطالما كانت تلك الصيغ التمويلية المعتمدة عائقا ميدانيا لمشاريع التمكين الإقتصادي في الجزائر، والتي كانت سببا في عدم بعثها أو توقفها مؤقتا أو نهائيا، وذلك لعدم حصولها على تمويلات بنكية إضافية أو عدم توفر الضمانات الكافية أو تراكم الديون الناجمة عن الفوائد أو رفضها من البنوك الجزائرية لاعتبارها مشاريع ذات مخاطر عالية.

وفي هذا الوضع فقد أصبحت مشاريع التمكين الإقتصادي بحاجة ماسة لاعتماد وتطبيق بدائل تمويلية ملائمة أخرى، وذلك من أجل إعطاء دفع قوي لتحقيق استمرارية نشاط هذه المشاريع وتحقيقها أهدافها الاستراتيجية.

وبالنظر إلى ما تتيحه الصيرفة الإسلامية من تعدد وتنوع للبدائل والأساليب والصيغ والآليات التمويلية فهي تعتبر حلا ميدانيا لتجاوز مشكلة تمويل مشاريع التمكين الإقتصادي في الجزائر ولدعم مصادر التمويل المتاحة.

وعلى الرغم من اعتبار تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر تخطو خطواتها الأولى ميدانيا وحديثة نسبيا باعتبارها تنحصر على بنكي البركة والسلام منذ سنة 1990 ، إلا أن إعلان الحكومة في السنة الماضية عن إرادتها باعتماد نظام الصيرفة الإسلامية لدى البنوك العمومية بهدف امتصاص السيولة الفائضة لدى فئة العملاء الممتنعين عن التعامل بالمنتجات المصرفية الربوية يشجع على التفكير جديا لاعتبار الصيرفة الإسلامية حلا ميدانيا حقيقيا وصيغة إضافية متاحة مساعدة لتجسيد التنويع و تجاوز مشكلة تمويل مشاريع التمكين الإقتصادي في الجزائر.

وللإلمام بجوانب هذا الموضوع يمكن طرح الإشكالية في السؤال الموالي: كيف يمكن استغلال اعتماد نظام الصيرفة الإسلامية لدى البنوك العمومية الجزائرية في تنويع الصيغ التمويلية لمشاريع التمكين الإقتصادي؟

ولتغطية نقاط هذا البحث فإنه سيتم التعرض في البداية إلى مشاريع التمكين الإقتصادي وواقع تمويلها في الجزائر ليتم الانتقال إلى عرض تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر. وحتى يكون هذا العمل أقرب إلى الواقع فإنه سيتم عرض كيفية استغلال التوجهات الحديثة لتوسيع الصيرفة الاسلامية في تمويل مشاريع التمكين لاقتصادي في الجزائر، وذلك في إطار الإرادة المعلنة للحكومة لتوسيع التعامل بالصيغ التمويلية للصيرفة الاسلامية في الجهاز المصرفي الجزائري.

1- مشاريع التمكين الاقتصادي في الجزائر

إدراكا بأهمية التمكين الإقتصادي في دعم وترقية المشاريع الاستثمارية، فقد تبنت الجزائر برامج عديدة وأسست هياكل إدارية مختلفة وهيئات دعم مالية متعددة تساهم بشكل متكامل في التمكين الإقتصادي لمختلف المشاريع الاستثمارية على مختلف الأصعدة بما في ذلك تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة لكل الفئات بشكل عام وفئة الشباب بشكل خاص بالإضافة إلى التمكين الاقتصادي للمرأة التي تعتبر عنصرا فعالا في المجتمع.

1-1- التمكين الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نظرا للدور الحيوي الذي قدمه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء لتحقيق النمو الإقتصادي، فقد حظيت هذه المؤسسات باهتمام متزايد في الجزائر وأخذت حيزا كبيرا من جهود التمكين الإقتصادي لا سيما مشاريع فئة الشباب، وذلك بهدف الاستفادة مما تتمتع به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خصائص اقتصادية واجتماعية باعتبارها ذات فعالية وسرعة في التأقلم مع المحيط الخارجي وقدرة كبيرة على التقليل من البطالة وتشكل مصدرا هاما للإبداع والإبتكار.

فحسب المادة 04 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات إنتاج السلع أوالخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 02 مليار دج أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج كما يجب أن تستوفي شروط الاستقلالية. (جديدي ، 2016) .

والجدول الموالي يلخص أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري:

جدول 01: أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

البيانات	المؤسسات المصغرة	المؤسسات الصغيرة	الحصيلة المتوسطة
عدد العمال	من 1 إلى 9	من 10 إلى 49	من 50 إلى 250
رقم الأعمال	أقل من 20 مليون دج	أقل من 200 مليون دج	200 مليون دج إلى 2 مليار دج
الحصيلة السنوية	أقل من 10 مليون دج	أقل من 100 مليون دج	100 مليون دج إلى 500 مليون دج

المصدر : المادة 05 -06-07 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12.

وبعد إدراك الجزائر للدور الأساسي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية فقد أولت اهتماما كبيرا بانشاء هيئات داعمة لهذه المؤسسات وذلك من أجل تمكينها إقتصاديا، حيث يمكن تلخيص هذه الهيئات من خلال الجدول الآتي:

جدول 02: هيئات الدعم المالي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

هيئات الدعم المالي	سنة التأسيس	أهداف الهيئة
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	2001	– تيسير إجراءات انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – توفير جميع الخدمات لترقية الاستثمار ومنح مزايا المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية.
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ	1996	– إقامة علاقة مباشرة مع البنوك من أجل تسهيل الحصول على قروض بنكية وإعداد خطط تمويلية. – تقديم الإستشارات ومرافقة المشاريع الصغيرة – تمكين الشباب حاملي الافكار من خلال تكوينهم ومنحهم اعانات وتحفيزات مالية (تخيض نسبة الفائدة)
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM	2004	– إدارة آليات القروض المصغرة (أقل من 500000 دج) – دعم البطالين المؤهلين بقروض بدون فوائد. – المساهمة الجزئية مع البنوك لتمويل المشاريع .
صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR	2002	– الاستعلام بشكل دوري عن التزامات البنوك ومتابعة التحصيل ومتابعة المخاطر. – منح ضمانات بقيمة تصل إلى 50 مليون دج لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على قروض بنكية
صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI	2004	– تغطية كافة المخاطر المتعلقة بالقروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. – منح ضمانات بقيمة تصل الى 250 مليون دج.

المصدر: من إعداد الباحثين

وموازاة مع اختلاف أهداف هيئات الدعم المالي لمشاريع التمكين الاقتصادي فقد اختلفت أيضا ظروف انشائها، حيث انشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 08-09-1996 واعتبرت أولى مبادرات الحكومة المثمرة في تدعيم نشأة القطاع الخاص وتحريك عوامل الريادية والاستقلالية لدى الشباب، وذلك بالنظر لعدد المؤسسات المنشأة في إطار دعمها وعدد المناصب الموفرة من الشغل (العايب، 2011) .

أما الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي انشأت بموجب الأمر الرئاسي رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، فقد كانت منطلقا ميدانيا لتنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الاستثمار والمقاولاتية (عقبة ، 2014) .

في حين أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المنشاة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22-01-2004 فقد كانت نتيجة حتمية لتنامي القروض المصغرة التي ظهرت لأول مرة في الجزائر سنة 1999 وبلغت أكثر من 15.000 مشروع مصغر في مختلف القطاعات إلا انه لم تحقق النجاح الذي كان مرجوا منها، بسبب ضعف عملية مرافقة المشاريع في مراحل الإنشاء و النمو. (رجم وآخرون، 2017) .

ولتغطية القروض المقدمة في هذا الإطار فقد كانت البداية بانشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي 02-373 الصادر في 11 نوفمبر 2002 (زيدان ،2009) . ونظرا للدور الفعال الذي ساهم به هذا الصندوق فقد تم تعزيز ضمان النشاط الاستثماري بانشاء صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 الصادر في 19-04-2004 والذي تصل نسبة تغطيته للاستثمارات إلى حدود 80 %.

ولم تقتصر جهود الجزائر لتحقيق أهداف التمكين الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النطاق المحلي فقط وإنما اتسعت إلى المستوى الدولي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **برنامج ميدا :** تم إعداد هذا البرنامج في سنة 2002 لمدة 5 سنوات من أجل تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها إقتصاديا وتقديم الاستشارات وتطوير التعاون الجهوي خارج الحدود، وذلك في إطار التعاون الأورو المتوسطي تحت إدارة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووفد من اللجنة الأوربية، حيث بلغت قيمة هذا البرنامج ما يقارب 63 مليار أورو.

ب- **الإتفاقيات الدولية الثنائية:** وسعت الجزائر من تعاملاتها الدولية في إطار ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ابرام اتفاقيات ثنائية مع مختلف الدول كألمانيا في إطار إرشاد وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكندا لتحسين تنافسية قطاعها الانتاجي، بالإضافة إلى النمسا من خلال منح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات وإيطاليا من خلال ربط علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليون

ج- **التعامل مع مؤسسات دولية في مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: كالبنك العالمي والبنك الإسلامي للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

1-2- مشاريع التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية

بذلت الجزائر جهودا كبيرة لازالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة سواءا على الصعيد الإجتماعي أو السياسي أو الإقتصادي من خلال إمضاء الجزائر على عدة اتفاقيات دولية لتمكين المرأة وإجراءها للعديد من الإصلاحات التشريعية لترقية دورها ومكانتها والحفاظ على حقوقها والقضاء على مختلف أشكال العنف وترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل وتجسيد التساوي في تقلد المهام في مختلف الوظائف في الدولة.

وفي إطار جهود التمكين الإقتصادي للمرأة الجزائرية يمكن عرض جملة من الانجازات من خلال ما يلي:

- **سنة 2011** (سلامي وببة، 2013): استفادة 2732 امرأة من مرافقة مهنية للإدماج في السوق، 758000 استفادة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، استفادة 21321 امرأة من تمويل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، استفادة 22953 امرأة ريفية من محلات ذات طابع مهني، 7255 استفادة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، استفادة 80000 امرأة ريفية من تكوين بشهادة.

-" **سنة 2013:** 6163 مشروع ممول للمرأة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، استفادة 3526 امرأة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

- **سنة 2014:** استفادة 384063 امرأة من قرض من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بنسبة 61.70 % من مجموع القروض " (كواش وبن قمجة، 2015)

- **سنة 2015** : " تطور في معدلات مشاركة المرأة في الحياة العملية، حيث خلال فترة عشر سنوات، نلاحظ أن فئة النساء العاملات انتقلت من 1.359.000 إلى 1.934.000 إمرأة عاملة، بمعدل ارتفاع قدره 42 %، في حين انتقل مجموع الفئة النسوية النشطة من 1.660.000 إمرأة إلى 2.317.000 إمرأة ناشطة مما يبرز بشكل واضح ارتفاع نصيب المرأة في الحياة العملية " (سلامي، 2016) .

2- واقع تمويل مشاريع التمكين الاقتصادي

يمكن تلخيص واقع تمويل مشاريع التمكين الإقتصادي في النقاط الآتية :

- غياب بنوك ذات طابع استثماري والتي تتخصص في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة و تستجيب للمتطلبات التمويلية الضخمة لهذه المشاريع، باعتبار أن كل البنوك الناشطة في الجزائر هي بنوك تجارية والتي يقتصر مجالها على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة كأقصى حد.

- غياب الثقافة البورصية في الجزائر (مفتاح ومعارفي، 2010). الأمر الذي جعل تمويل المشاريع يسير وفقا للنماذج التقليدية وبمبالغ مالية محدودة.

- تزايد إهتمام البنوك الجزائرية بمدى توفر الضمانات لدى المشاريع الممولة بشكل ينقص تدريجيا من الإهتمام بمدى ربحيتها، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للمخاطر وتزايد حجم الديون المتعثرة والمشاريع الاستثمارية الفاشلة.

- محدودية حجم ونوع التمويل، حيث تتبع البنوك التجارية الجزائرية سياسة إقراضية مبنية على نمط واحد ولا تتيح ما يكفي من التنويع من حيث حجم القروض وآجالها وأنواعها.

- عزوف فئة كبيرة من المتعاملين الإقتصاديين -خاصة الأفراد- عن طلب تمويل من البنوك الناشطة في الجزائر التي تمنح قروضا تقليدية ربوية من خلال إسترجاع القروض بمعدلات فائدة التي تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما يعتبر كبحا لنجاح التمكين الإقتصادي للكثير من المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي يتطلب توسيع نطاق الصيرفة الإسلامية التي تقدم خيارات تمويلية متاحة تستجيب لمتطلبات هؤلاء المتعاملين الإقتصاديين.

- تفضيل فئة كبيرة من أصحاب الفوائض المالية لاكتناز أموالها على إيداعها لدى البنوك التقليدية التي تتعامل بالفوائد الربوية.

- البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات الحصول على القروض البنكية وطول مدتها مع كثرة الإجراءات القانونية والإدارية.

- تزايد حجم القروض المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية التي قدمت قروضا ربوية أثقلت كاهل تلك المشاريع الممولة بفوائد متراكمة تفوق قدرتها المالية على الوفاء بديونها. الأمر الذي انعكس إلى تزايد الإجراءات النزاعية لتصفية أصول المشاريع الممولة واسترجاع الأموال، ويرجع ذلك إلى اتجاه دراسة ملفات القروض نحو تغليب عامل الضمان على حساب عامل ربحية المشاريع الاستثمارية.

3- الصيرفة الاسلامية في الجزائر وتوجهات اعتمادها لدى البنوك العمومية

بعدما كانت الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري محصورة بتقديم بعض الخدمات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية لدى بنكي البركة والسلام، فقد قررت الحكومة الجزائرية اعتمادها لدى البنوك العمومية وذلك بفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية. ويعتبر هذا القرار فرصة حقيقية لتجسيد تنويع للصيغ التمويلية لمشاريع التمكين الإقتصادي التي تعاني من محدودية في حجم وصيغ التمويل، إلا أن نجاح هذا التنويع يتوقف على مدى توفير جملة من المتطلبات الميدانية.

3-1- تجربة الصيرفة الاسلامية في الجزائر قبل سنة 2018

على الرغم من بلوغ تجربة الجزائر في التعامل بالصيرفة الاسلامية لمدة تقارب 28 سنة إلا أنها لم تخطو خطوات كبيرة في تجسيد هذا النظام ولم تبد انفتاحا واضحا عليه، حيث كانت بداية الصيرفة الإسلامية في الجزائر مع تأسيس "بنك البركة الجزائري" في سنة 1990 الذي يعتبر كبنك خاص مختلط بين الشريك الجزائري " بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشريك الأجنبي السعودي "مجموعة البركة السعودية" وهو أول بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية والذي تنحصر صيغه التمويلية بين المرابحة والسلم والاستصناع والإيجار المنتهي بالتمليك على مختلف الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

وعلى الرغم من خضوع بنك البركة للقوانين المطبقة على البنوك التقليدية وعدم مراعاة خصوصيتها إلا أنها قد حققت نتائج مرضية باعتباره أكثر البنوك مردودية في مجموعة البركة السعودية.

ولم يشهد سوق الصيرفة الإسلامية في الجزائر اتساعا إلا بعد 18 سنة من خلال تأسيس بنك خاص متمثل في بنك السلام بتاريخ 20-10-2008 برأس مال قدره 72 مليار دينار، وبذلك أصبح ثاني بنك خاص يعمل على تقديم الخدمات المالية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ويتميز نشاط بنكي البركة والسلام الناشطين في الجزائر بمجموعة من الخصائص:

- تقديم منتجات إسلامية قاعدية دون الإعتماد على استراتيجية الإبتكار لعصرنة وتحديث النشاط المصرفي الإسلامي بما يمكن من استقطاب عملاء جدد.
- غياب التنويع في البدائل التمويلية المصرفية الإسلامية المتاحة من مضاربة ومشاركة ومرابحة وإجارة وسلم واستصناع وغيره من الصيغ التمويلية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- غياب خطة واضحة تأخذ بعين الإعتبار الصيرفة الإسلامية كسبيل لامتصاص السيولة الزائدة في السوق النقدية وأحد البدائل التمويلية لمشاريع التمكين الإقتصادي.

3-2-تطورات اعتماد الصيرفة الاسلامية لدى البنوك العمومية

جراء تهاوي أسعار النفط في السوق العالمية ومحدودية موارد الإقتصاد الجزائري على الجباية البترولية فقدت الجزائر جزءا كبيرا من احتياطاتها، حيث هوت نزولا من حوالي 179 مليار دولار نهاية سنة 2014 إلى حوالي 159 مليار دولار نهاية سنة 2015 إلى حوالي 114 مليار دولار نهاية سنة 2016 إلى حوالي 102 مليار دولار نهاية سبتمبر من سنة 2017.

وفي ظل ظروف الإنكماش الإقتصادي التي شهدتها الجزائر، وما أفرزته من ضيق مالي ألقى بظلاله على الإقتصاد الجزائري، فقد اتجهت الحكومة إلى تكثيف جهودها لتنشيط الدورة الاقتصادية بالجزائر، وفي إطار تحقيق ذلك عملت الحكومة على استقطاب الكتل النقدية الفائضة من السوق الموازية إلى البنوك من خلال صيغ مختلفة، "حيث قدرت الكتلة المالية المتواجدة حاليًا في السوق الموازية بنحو 2700 مليار دينار اي ما يكافئ 26 مليار دولار لكنها لن تحل الأزمة وحدها حتى لو تم استقطابها من طرف البنوك حسب رأي الحكومة" (خريس، 2017).

وكخطوة أولى نحو هذا الإتجاه تم إطلاق عملية القرض المستندي للنمو الاقتصادي الوطني يوم 17 أفريل 2016 لامتصاص ما يمكن من السيولة الفائضة في السوق وتفادي الإقتراض من الخارج، وبعد أن انقضت آجاله يوم 16 أكتوبر 2016 فقد تمكنت الحكومة من تحصيل 568 مليار دينار (حمادي، 2016).

ونتيجة لمحدودية استجابة الجزائريين للقرض المستندي بسبب الفوائد الربوية واعتبار حصيلة الموارد المستقطبة وفق هذه الصيغة غير كافية أمام احتياجات الإقتصاد الجزائري، وتزايد حاجة الحكومة إلى هذه الموارد للنهوض بالإقتصاد الوطني فقد ازداد الإهتمام بنظام الصيرفة الاسلامية باعتباره حلا مكملا لدعم الخزينة العمومية يمكن من خلاه استقطاب ما تبقى من الكتلة المالية الضخمة المكدسة لدى أصحاب الفوائض المالية الذين يفضلون اكتنازها أو استثمارها في السوق على إيداعها لدى البنوك مقابل فوائد ربوية، وهنالك طرقت القروض الإسلامية أبواب البنوك العمومية الجزائرية.

وفي هذا الصدد أعلنت الحكومة في سنة 2017 أنه سيتم اعتماد نظام الصيرفة الإسلامية لدى بنكين عموميين حكوميين قبل نهاية السنة وذلك بتقديم خدمات مالية خالية من الربا على أن تتوسع هذه العملية إلى 04 بنوك عمومية أخرى خلال سنة 2018.

حيث نال مخطط عمل الحكومة ثقة النواب بـ 341 صوتًا من أصل 462 هو العدد الإجمالي لنواب الغرفة الأولى، مقابل معارضة 64 صوتًا وامتناع 13 آخرين. (جبريل، 2017) .

وكخطوة أولى لتعزيز الإنفتاح على الصيرفة الإسلامية في الجزائر فقد اعتمد الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط - كناب بنك - منتجات المالية الإسلامية بفتح نوافذ الصيرفة الاسلامية في شهر ديسمبر 2017 موازاة مع المنتجات المالية التقليدية المقدمة سابقا، وأمام هذا الوضع فقد وفرت البنوك العمومية جميع الخيارات التمويلية لكل المواطنين والمستثمرين الخواص للتعامل معها في انتظار وضع إطار قانوني خاص بها.

كما أعلن رئيس الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في جانفي 2018 عن اقتراب موعد اعتماد الصيرفة الاسلامية لدى كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية إذ لم يتبق سوى بعض الإجراءات البسيطة في انتظار التحاق البنوك العمومية الأخرى، وأمام هذا الوضع فقد دخلت البنوك العمومية في مرحلة جديدة من المنافسة التي تهتم باستقطاب الزبائن طالبي الخدمات البنكية التي توافق مبادئ الشريعة الإسلامية.

4- متطلبات نجاح تنويع التمويل لمشاريع التمكين الاقتصادي في ظل اعتماد الصيرفة الاسلامية

من أجل نجاح تنويع التمويل لمشاريع التمكين الإقتصادي وفق الصيرفة الإسلامية فإنه من الضروري توفر مجموعة من المتطلبات والمتمثلة فيما يلي:

4-1-إتاحة فرص تمويلية متكافئة بين صيغ تمويل الصيرفة الاسلامية والصيغ التقليدية

حتى لا تبدو الصيرفة الإسلامية وسيلة تستخدم فقط لاستقطاب السيولة الفائضة في السوق النقدية الجزائرية وتعزيز الموارد المالية للبنوك العمومية الجزائرية، فإنه من الضروري أن تتجسد كل الظروف للزبائن أفرادا كانوا أو مؤسسات لاعتبارها أحد الخيارات والبدائل التمويلية المتاحة، ويتحقق ذلك بإتاحتها نفس الفرص والظروف والتسهيلات المتوفرة للصيغ التمويلية التقليدية وذلك من حيث:

- تماثل حجم ونوعية المعلومات لدى الزبائن بين إجراءات الإقراض التقليدي والإقراض وفق صيغ الصيرفة الاسلامية.
- تقارب مدة دراسة ملفات طلبات الإقراض البنكي بين الإقراض التقليدي والإقراض وفق صيغ الصيرفة الاسلامية.

4-2-إعادة تقييم مستويات مخاطر مشاريع التمكين الإقتصادي وفق نظرة الصيرفة الاسلامية

ميدانيا اعتبرت الكثير من مشاريع التمكين الإقتصادي في الجزائر على أنها مشاريع ذات مستوى مخاطرة عال جدا، الأمر الذي تسبب في حرمانها من الحصول على قروض (تقليدية) لدى البنوك العمومية أو حرمانها من الحصول على تمويلات بنكية إضافية، وبحكم اختلاف حيثيات الإقراض التقليدي عن الإقراض وفق مبادئ الصيرفة الإسلامية فإنه من المفيد جدا إعادة تقييم مستويات مخاطر مشاريع التمكين الإقتصادي من منظور الصيرفة الاسلامية والتي قد تمنح فرص تمويلية للكثير من المشاريع التي اعتبرت ذات مخاطر عالية من منظور صيغ الإقراض التقليدي.

4-3-وضع إطار قانوني خاص بالصيرفة الاسلامية

من أجل تعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتمكينها من تحقيق الأهداف المرجوة منها لا سيما امتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية الجزائرية وتوفير بدائل تمويلية متاحة لمختلف المشاريع بما في ذلك مشاريع التمكين الإقتصادي فإنه من الضروري جدا توفير غطاء قانوني خاص بنظام الصيرفة الاسلامية دون تطبيق هذا النظام تحت إطار قانوني يأخذ بعين الاعتبار فقط العمليات التقليدية.

4-4- عدم اختلاط موارد واستخدامات الصيرفة الاسلامية مع العمليات الربوية

باعتبار أن الودائع التي ستستقبلها البنوك العمومية الجزائرية وفق مبادئ الصيرفة الإسلامية فإنه من الضروري جدا أن تكون استخدامات تلك الأموال وفق نفس المبادئ (تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية) أي عدم اختلاط موارد واستخدامات الصيرفة الإسلامية مع العمليات الربوية، وبذلك لا تتأثر الفرص التمويلية لمشاريع التمكين الاقتصادي وفق صيغ الصيرفة الإسلامية باستنزاف مواردها في استخدامات التمويل التقليدي للبنوك العمومية الجزائرية.

4-5-توفير هيئات رقابة شرعية لدى البنوك العمومية

حفاظا على جوهر الصيرفة الإسلامية ومبادئها لدى البنوك العمومية الجزائرية فإنه من المفيد جدا أن يتم تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية تحت إشراف هيئات رقابة شرعية وذلك حتى تعطي ثقة أكبر لتوافق الصيغ التمويلية المتاحة لمشاريع التمكين الإقتصادي مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

الخاتمة

يساهم اعتماد نظام الصيرفة الإسلامية لدى البنوك العمومية الجزائرية في تحقيق مكاسب اقتصادية لمشاريع التمكين الإقتصادي باعتباره يعمل على استقطاب السيولة الفائضة في السوق الموازية نحو البنوك العمومية مما يخفف من محدودية حجم التمويل ويعمل أيضا على توفير بدائل تمويلية إضافية متاحة لمختلف المشاريع بما في ذلك مشاريع التمكين الإقتصادي وهو ما يساهم في تجسيد التنويع ويخفف من أثر محدودية الصيغ التمويلية.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج الآتية:

- تتخذ الجزائر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنواة صلبة تحاول من خلالها تحقيق أهداف التمكين الإقتصادي للمشاريع الاستثمارية للشباب المستثمرين بشكل عام والمرأة بشكل خاص، وذلك اعتبارا للنجاح الذي حققه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى مختلف اقتصاديات دول العالم واسهامه في تحقيق أهداف تنموية شاملة ومتكاملة.

- على الرغم من الآليات والهيئات التي سخرتها الجزائر للتمكين الإقتصادي كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن مشكل التمويل يظل دائما ملازما لمشاريع التمكين الإقتصادي بسبب ارتفاع تكلفة التمويل الغير الرسمي وانحصار أغلب صيغ التمويل على التمويل البنكي بالإضافة إلى الشروط المفروضة على القروض الممنوحة والضمانات المطلوبة.

- حظيت المرأة الجزائرية باهتمام كبير لتمكينها سواءا من هيئات حكومية أوغير حكومية، كما أن تمكينها بشكل عام لم يكن مرتبطا بالعوامل الإقتصادية فقط كتقديم قروض بنكية وترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل وإنما اتسع إلى المجال السياسي والإجتماعي كتجسيد التساوي في تقلد المهام والوظائف في الدولة وتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة وحمايتها قانونا من شتى أنواع العنف.

- تواجه مشاريع التمكين الإقتصادي في الجزائر جملة من المصاعب الميدانية كغياب بنوك ذات طابع استثماري والتي تتخصص في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة بالإضافة الى ضعف ثقافة السوق المالي في الجزائر ومحدودية حجم ونوع التمويل والبطء الشديد في معالجة ملفات طلبات الحصول على القروض البنكية وطول مدتها مع كثرة الإجراءات القانونية والإدارية وتأخر الإنفتاح على الصيرفة الإسلامية لدى البنوك العمومية التي تعد مطلبا لدى فئة كبيرة من الزبائن.

– سمح اعتماد الصيرفة الاسلامية في النظام المصرفي الجزائري بدخول البنوك العمومية الجزائرية مرحلة جديدة من المنافسة التي تهتم باستقطاب الزبائن طالبي الخدمات البنكية التي توافق مبادئ الشريعة الإسلامية كما سمح بتوسيع حقل التنويع من خلال الصيغ التمويلية لمشاريع التمكين الإقتصادي.

– يتطلب نجاح تنويع تمويل المشاريع الاقتصادية في الجزائر وفق أساليب الصيرفة الإسلامية ضرورة توافر وتكامل مجموعة من الدعائم المتمثلة في إتاحة فرص تمويلية متكافئة بين صيغ تمويل الصيرفة الاسلامية والصيغ التقليدية مع إعادة تقييم مستويات مخاطر مشاريع التمكين الإقتصادي وفق نظرة الصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى وضع إطار قانوني خاص بالصيرفة الإسلامية مع عدم اختلاط مواردها واستخداماتها مع العمليات الربوية وتوفير هيئات رقابة شرعية لدى البنوك العمومية.

قائمة المراجع

– ***المجلات العلمية***

1- جديد، موسى. (2016) . سوق العمل في الجزائر ومتطلبات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية*. العدد 09: 169-182.

2-رجم، خالد وبن ناصف، حمزة وعطية العربي. (2017) . تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر لولاية ورقلة. *المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية*. عدد 06: 73-87.

2- زيدان، محمد. (2009). الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* . عدد 07: 121-138.

3- سلامي، منيرة وببة، إيمان . (2013) . المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الإقتصادي . *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*.عدد 03: 47-71.

4- سلامي، منيرة . (2016) . المرأة وإشكالية التمكين الإقتصادي في الجزائر . *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية* . عدد 05: 183-202.

5- كواش، خالد وبن قمجة، زهرة. (2015) . المقاولة النسوية في الجزائر: الأهية الواقع والتحديات . *مجلة المناجير* . عدد 02: 27-47.

6- مفتاح، صالح ومعارفي، فريدة. (2010). متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية : دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها. *مجلة الباحث* . عدد 07: 181-194.

– ***الرسائل الجامعية***

1- العايب، ياسين. (2011). إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. رسالة دكتوراه. جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر.

2-عقبة، نصيرة. (2014). فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. رسالة دكتوراه . جامعة محمد خيضر بسكرة . الجزائر

– ***الانترنت***

1- جبريل، حسان. (2017). *الجزائر تدرج الصيرفة الإسلامية في 6 بنوك حكومية بحلول 2018.*
21/02/2018 ,اقتصاد/الجزائر-تدرج-الصيرفة-الإسلامية-في-6-بنوك-حكومية-بحلول-2018-/http://aa.com.tr/ar/916070

2- حمادي، عمر.(2016) . *بابا عمي: تحصيل 568 مليار دينار من خلال القرض السندي"*
http://www.eldjazaironline.net/Accueil/بابا-عمي-الحكومة-حصّلت-586-مليار-دينار-من/, 20/02/2018.

3-خريس، ربيعة .(2017). *الأزمة المالية الخانقة تدفع الحكومة الجزائرية إلى اعتماد الخدمات الإسلامية* .
https://www.zawya.com/saudiarabia/ar/story/
ZAWYA20170923024552/-الأزمة_المالية_الخانقة_تدفع_الحكومة_الجزائرية_إلى_اعتماد_الخدمات_الإسلامية, 20/02/2018